التأويل في مختلف المذاهب والآراء

عمد ابن تيميّة إلى إنكار المجاز في اللغة فضلا عن القرآن، وزعم أنّ تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، اصطلاح حادث لا سابقة له عند السلف. كما حسب أنّ الواضع ـ في جميع اللغات القديمة والجديدة ـ هو الله تعالى عن طريقة الإلهام، وأنّ الله تعالى هو ألهم بني الإنسان ـ على مختلف لغاتهم ولهجاتهم ـ أن ينطقوا بألفاظ تعبّر عن نواياهم، فهو الذي علّمهم أسماء المسمّيات، كما علّم أباهم آدم من قبل، فكان هو الذي بلبل ألسنتهم، كلّ أمّة بلغة تخصّها[357]. قال: «فعلم أنّ الله تعالى ألهم النوع الإنساني أن يعبّر عمّا يريده ويتصوّره بلفظه، وأنّ أوّل من عُلّم ذلك أبوهم آدم، وهم عُلّموا كما عُلّم وإن اختلفت اللغات.. وقد أوحى الله إلى موسى بالعبرانيّة، وإلى محمّد بالعربيّة، والجميع كلام الله»[358]. قال: «واللفظ ما لم يُستعمل، لا حقيقة له ولا مجاز.. فإن استعمل وكان فيما وضع له كان حقيقة، وإن كان فيما غير ما وضع له كان مجازاً في مصطلحهم، غير أنّ هذا المصطلح لمّا كان حادثاً لا أساس له في اللغة.. فعليه، فكلا الاستعمالين حقيقة بعد أن كان بإلهام من الله». قال: «وذلك أنّ اللفظ إذا استعمل في معنيين فصاعداً، فإمّا يكون حقيقةً في أحدهما ومجازاً في الآخر، أو حقيقة في كليهما على نحو الاشتراك اللفظي، أو حقيقة فيهما على نحو الاشتراك المعنويّ، حيث الاستعمال في القدر المشترك بينهما، ويكون من قبيل الكلّي المتواطئ..» قال: «وحيث كان الأوّل والثاني خلاف الأصل.. فثبت أنّ تعدّد موارد الاستعمال هو من قبيل الكلّي المشترك بالتواطؤ، اشتراكاً معنويّاً لا غير»[359].